



DPA - DAWY

ملحق (ج) معالجة البيانات (DPA)

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية الرئيسية المبرمة بين الطرفين، ويُشار إليه باسم "ملحق معالجة البيانات الشخصية". (DPA) ويُطبق هذا الملحق على معالجة البيانات الشخصية التي يقوم بها الطرف الأول نيابةً عن الطرف الثاني وفقاً لأحكام الاتفاقية الرئيسية.

لغایات هذا الملحق:

- الطرف الأول: شركة وصيل لنقل المعلومات الإلكترونية المحدودة، كما هو معروف في الاتفاقية الرئيسية، ويُشار إليه في هذا الملحق بـ"الطرف الأول" أو "معالج البيانات".
- الطرف الثاني: المنشأة الصحية/العميل، كما هو معروف في الاتفاقية الرئيسية، ويُشار إليه في هذا الملحق بـ"الطرف الثاني" أو " جهة التحكم بالبيانات".

ويُشار إلى الطرف الأول والطرف الثاني معاً بـ"الطرفين".

ويُعد اعتماد الطرف الثاني للاتفاقية الرئيسية قبولاً صريحاً ولजماً لجميع أحكام هذا الملحق، بما في ذلك أي نسخة منشورة أو محدثة على موقع الطرف الأول الإلكتروني.

ولغایات هذا الملحق:

- يُعد الطرف الثاني " جهة التحكم بالبيانات". (Controller)
- يُعد الطرف الأول "معالجاً للبيانات" (Processor)، فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تم معالجتها بموجب الاتفاقية الرئيسية.

ولغایات هذا الملحق، يُعد الطرف الثاني " جهة التحكم بالبيانات" (Controller)، ويُعد الطرف الأول "معالجاً للبيانات" (Processor)، وذلك فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تم معالجتها بموجب اتفاقية تقديم الخدمات والمنتجات المبرمة بين الطرفين ("الاتفاقية الرئيسية").

تمهيد

1. برم الطرفان اتفاقية تقديم خدمات ومنتجات تطبيق داوي (White Label) والخدمات التقنية والتشفيرية المرتبطة به ("الاتفاقية الرئيسية")، والتي تنظم العلاقة التعاقدية بينهما فيما يتعلق بتقديم الخدمات الرقمية لتحديد المواعيد، والتواصل مع المرضى، وخدمات الطلب الاتصالى، والرعاية المنزلية، وإدارة الحسابات والملفات داخل تطبيق داوي، وفقاً لما هو موضح في الاتفاقية وملحقها.
2. يقتضي تنفيذ بعض خدمات الطرف الأول بموجب الاتفاقية الرئيسية قيامه بمعالجة بيانات شخصية تعود لمرضى أو مستفيدين أو موظفين أو ممثلين عن الطرف الثاني أو جهات أخرى، وذلك بالنيابة عن الطرف الثاني وبالنيابة عنه وبصفته جهة التحكم بالبيانات.
3. يهدف هذا الملحق "ملحق معالجة البيانات الشخصية" أو الملحق (هـ) (إلى تنظيم التزامات الطرفين تجاه معالجة البيانات الشخصية بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية (PDPL) ولوائح التنفيذية ولوائح نقل البيانات الشخصية خارج المملكة (اللوائح)).
4. يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية الرئيسية، ويُقرأ معها كوحدة واحدة، دون أن يترتب عليه أي انتقاص من الحقوق أو الصلاحيات المقررة للطرف الأول بموجب الاتفاقية الرئيسية، إلا بالقدر اللازم فقط للامتثال لأحكام نظام حماية البيانات الشخصية واللوائح المزمعة.

وبناءً على ما تقدم، اتفق الطرفان –وهما بكمال الأهلية الشرعية والأنظمةية– على ما يلي:

المادة (1): التعريفات والتفسير

1. الاتفاقية الرئيسية:

يقصد بها اتفاقية تقديم خدمات ومنتجات تطبيق داوي (White Label) المبرمة بين الطرفين، بما في ذلك جميع ملاحقها وأي ملحق آخر لاحقة، وهذا الملحق ، وأي تعديلات مكتوبة لاحقة عليها.

2. القانون المطبق واللوائح:

نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL) ولوائح التنفيذية، ولوائح وضوابط نقل البيانات الشخصية خارج المملكة، وأي تعليمات أو إرشادات تنظيمية صادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) أو مكتب إدارة البيانات الوطنية (NDMO) أو أي جهة مختصة أخرى ذات علاقة.

3. السلطة المختصة:

الم الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) ومكتب إدارة البيانات الوطنية (NDMO) أو أي جهة تنظيمية أخرى تُمْتَحِنُ صلاحية الإشراف على حماية البيانات الشخصية في المملكة.

4. البيانات الشخصية، البيانات الحساسة، المعالجة، خرق البيانات الشخصية، الشخص المعنى بالبيانات (موضوع البيانات)، المتحكم، المعالج:

تكون لهذه المصطلحات المعاني المحددة لها في نظام حماية البيانات الشخصية ولوائح التنفيذية.

5. الأشخاص المصرح لهم:

الأشخاص أو الفئات التي يحددها الطرف الثاني (جهة التحكم) في الملحق رقم (1) على أنهم مخولون باصدار تعليمات مكتوبة للطرف الأول بخصوص معالجة البيانات الشخصية.

6. الأغراض التجارية:

تعني الأغراض المرتبطة بتقديم خدمات ومنتجات تطبيق داوي (White Label) والخدمات التقنية والتشغيلية والتحليلية المنصوص عليها في الاتفاقية الرئيسية، بما في ذلك جدولة المواعيد، إدارة حسابات المرضى وملفاتهم، تمكين خدمات الطب الاتصالى والرعاية المتنزلة، إدارة تذكرة المواعيد، تقييم الأطباء، إدارة الرابط مع أنظمة المعلومات الصحية، ودعم بوابة الدفع الإلكتروني، وأي أغراض مشروعة أخرى يتم تحديدها لاحقا.

7. الملحق:

تُعد الملاحق المرتبطة بهذا الملحق جزءاً لا يتجزأ منه، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- الملحق رقم: (1) أغراض ومعايير معالجة البيانات الشخصية والتفاصيل ذات الصلة.
- الملحق رقم: (2) البنود التعاقدية القياسية لنقل البيانات الشخصية (إن وجدت).
- الملحق رقم: (3) تدابير الأمان الفنية والتنظيمية.

8. في حال تعارض أو غموض في التفسير، يُعمل بما يلي:

1. يُفسّر هذا الملحق والاتفاقية الرئيسية بصورة تكاملية قدر الإمكان.

2. في كل ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والامتثال الإلزامي لنظام حماية البيانات الشخصية واللوائح، يُقدم هذا الملحق بالقدر الضروري فقط لتحقيق الامتثال للنظام.

3. فيما عدا ذلك، وفي حال وجود تعارض حقيقي بين نص هذا الملحق ونصوص الاتفاقية الرئيسية، تكون الغلبة لأحكام الاتفاقية الرئيسية، ولا يفسر أي نص في هذا الملحق بما ينتقص من الحقوق أو حدود المسؤولية أو الملكية أو الصالحيات المقررة للطرف الأول في الاتفاقية الرئيسية.

4. في حال وجود تعارض بين نص هذا الملحق وأي بنود تعاقدية قياسية منصوص عليها في الملحق رقم (2) فيما يخص نقل البيانات الشخصية خارج المملكة، تكون الغلبة للبنود القياسية بالقدر المطلوب فقط لنقل البيانات وفق النظام.

المادة (2): الأطراف وأدوارهم في حماية البيانات

1. يقر الطرفان بأن:

○ الطرف الثاني هو "جهة التحكم بالبيانات (Data Controller)" فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي يتم معالجتها على أساس الاتفاقية الرئيسية.

○ الطرف الأول هو "معالج البيانات (Data Processor)" فيما يتعلق بهذه البيانات، وذلك في حدود تنفيذ خدمات ومنتجات تطبيق داوي (White Label) والخدمات المساعدة لها بموجب الاتفاقية الرئيسية وهذا الملحق.

2. يحتفظ الطرف الثاني بالمسؤولية عن:

○ تحديد أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية.

○ الالتزام بتوفير أي إشعارات نظامية للمستفيدين والحصول على المapproقات النظامية اللازمة منهم - عند الاقتضاء - وفقاً لنظام حماية البيانات الشخصية.

○ صحة وسلامة التعليمات الخطية التي يوجهها للطرف الأول، وعدم تعارضها مع النظام أو اللوائح.

3. يقر الطرف الثاني بأن جودة الخدمات المقدمة من الطرف الأول تعتمد على مدى التزام الطرف الثاني بتقديم بيانات صحيحة وكاملة وفي الوقت المناسب، وفقاً لما ورد في الاتفاقية الرئيسية، ولا سيما المادة (4) والمادة (15) منها.

4. دون إخلال بما ورد أعلاه، دون الإضرار بحقوق الطرف الأول المنصوص عليها في الاتفاقية الرئيسية، وبالخصوص المادة (8/4) يحتفظ الطرف الأول بحقه في استخدام البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى بيانات مجتمعة أو مجھولة الهوية لا يمكن من خلالها التعرف على أي شخص طبيعي، وله حق التصرف فيها (بما في ذلك بيعها أو ترخيصها أو مشاركتها) متى كانت هذه المعالجة متوافقة مع نظام حماية البيانات الشخصية ولا تؤدي إلى كشف أي بيانات شخصية، وذلك وفقاً لما ورد تفصيلاً في الاتفاقية الرئيسية.

المادة (3): التزامات الطرف الأول (معالج البيانات) في معالجة البيانات الشخصية

مع مراعاة ما ورد في الاتفاقية الرئيسية، يلتزم الطرف الأول بالآتي:

1. معالجة البيانات الشخصية فقط في حدود الأغراض التجارية ولتنفيذ الخدمات المنصوص عليها في الاتفاقية الرئيسية، وبناءً على تعليمات مكتوبة من الطرف الثاني، وذلك في إطار ما يسمح به النظام.

2. الالتزام بعدم استخدام البيانات الشخصية لأي غرض مستقل عن تنفيذ الخدمات، باستثناء ما يتصل بتحويلها إلى بيانات مجتمعة أو مجھولة الهوية والتصرف فيها وفقاً للمادة (4/2) أعلاه والمادة (4/8) من الاتفاقية الرئيسية.

3. إبلاغ الطرف الثاني دون تأخير غير مبرر إذا رأى أن تعليمات الطرف الثاني بشأن المعالجة قد تخالف نظام حماية البيانات الشخصية أو لوائحه.

4. الالتزام -قدر الإمكان ووفق ما هو متاح من معلومات - بمساعدة الطرف الثاني في الوفاء بالتزاماته النظامية تجاه:

○ حقوق أصحاب البيانات (الوصول، التصحيح، الحذف، تقيد المعالجة، الاعتراض، نقل البيانات...إلخ).

○ إعداد تقييمات تأثير حماية البيانات عند الاقتضاء.

- التواصـل مع الجهات التنظيمية المختصة، وذلك في الحدود الواقعـية والمعقولة ودون تحـمـيل الطرف الأول أي التزامـات إضافـية تتجاوزـ ما تـقـضـي به الـاتفاقـية الرئـيسـية أو هـذا الملـحق.
- 5. الـالـتزـام بالـمـحـافـظـة عـلـى سـرـيـة الـبـيـانـات الـشـخـصـية وـعـدم إـفـشـائـها إـلـا:
 - للـعـامـلـين أوـالـمـتـعـاـقـدـين أوـالـمـعـالـجـينـ الفـرعـيـينـ الـذـيـنـ تـقـضـيـ طـبـيـعـةـ عـلـمـهـمـ الـاطـلـاعـ عـلـيـهـاـ،ـ مـعـ إـلـزـامـهـمـ بـالتـزـامـاتـ سـرـيـةـ منـاسـبـةـ،ـ أوـ
 - إـذـاـ كـانـ إـفـشـاءـ مـطـلـوبـاـ بـمـوـجـبـ نـظـامـ وـاجـبـ النـفـاذـ أوـأـمـرـ مـنـ جـهـةـ قـضـائـيـةـ أوـجـهـةـ تـنـظـيمـيـةـ مـخـصـصـةـ،ـ مـعـ إـخـطـارـ الـطـرفـ الثـانـيـ مـتـىـ كـانـ ذـلـكـ مـسـمـوـحـاـ بـهـ نـظـامـاـ.

المـادـةـ (4):ـ مـوـظـفـوـ الـطـرفـ الأولـ

يلـزمـ الـطـرفـ الأولـ بـمـاـ يـليـ:

- 1. أـنـ يـكـونـ أـيـ موـظـفـ أوـ مـتـعـاـقـدـ يـطـلـعـ عـلـىـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ مـلـتـزـماـ بـالتـزـامـاتـ السـرـيـةـ الـمـهـنـيـةـ،ـ سـوـاءـ بـمـوـجـبـ عـدـمـ عـلـمـ وـأـنـ اـتـفـاقـ سـرـيـةـ أوـ سـيـاسـاتـ دـاخـلـيـةـ مـلـزـمةـ.
- 2. التـحـاقـ العـامـلـينـ الـمعـنـيـنـ بـمـعـالـجـةـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ بـالـتـدـرـيـبـ الـلـازـمـ –ـ وـفـقـاـ لـسـيـاسـاتـ الـطـرفـ الأولـ –ـ عـلـىـ مـتـطلـبـاتـ حـمـاـيـةـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ،ـ بـالـقـدـرـ الـمـنـاسـبـ لـطـبـيـعـةـ عـلـمـهـمـ.
- 3. تـوـجـيهـ العـامـلـينـ الـمـعـنـيـنـ بـوـاجـبـاتـهـمـ تـجـاهـ حـمـاـيـةـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ وـهـذـاـ الـمـلـحقـ وـالـإـفـاقـيـةـ الرـئـيـسـيـةـ.

المـادـةـ (5):ـ الـأـمـنـ وـحـمـاـيـةـ الـبـيـانـاتـ

- 1. يـلـزمـ الـطـرفـ الأولـ بـتـطـبـيقـ تـدـابـيرـ تقـنيـةـ وـتـنـظـيمـيـةـ منـاسـبـةـ لـحـمـاـيـةـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ مـنـ:
 - الـوصـولـ أوـ الـاستـخـدـامـ أوـ الـتـعـديـلـ أوـ الإـفـشـاءـ غـيرـ المـصـرـحـ بـهـ،ـ
 - أـوـ الـفـقـدـ أوـ الـتـلـفـ أوـ الـتـدـمـيرـ العـرـضـيـ أوـ غـيرـ المـشـروـعـ.

وـذـلـكـ وـقـعـ ماـ هوـ مـوـضـعـ فـيـ الـمـلـحقـ رقمـ (3):ـ تـدـابـيرـ الـأـمـنـ الـفـيـ وـالـتـنـظـيـميـ.

- 2. يـرـاعـيـ فـيـ هـذـهـ تـدـابـيرـ مـسـتـوىـ الـمـخـاطـرـ الـمـرـتـبـةـ بـطـبـيـعـةـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ وـحـسـاسـيـتـهـاـ،ـ وـقـدـ تـشـمـلـ عـلـىـ سـيـلـ المـثالـ لـلاـحـصـرـ:ـ
 - تـطـبـيقـ التـشـفـيرـ الـإـلـزـاميـ لـلـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ أـثـنـاءـ النـقـلـ وـعـنـ الدـخـرـينـ،ـ مـقـىـ كـانـتـ الـبـيـانـاتـ ذاتـ طـبـيـعـةـ حـسـاسـةـ –ـ وـمـنـهاـ الـبـيـانـاتـ الـصـحـيـةـ –ـ وـبـمـاـ يـتوـافـقـ مـعـ مـتـطلـبـاتـ نـظـامـ حـمـاـيـةـ الـبـيـانـاتـ الشـخـصـيةـ وـلـوـائـجـهـ التـنـفيـذـيـةـ؛ـ
 - آلـيـاتـ ضـبـطـ الصـلـاحـيـاتـ وـالـوـصـولـ؛ـ
 - النـسـخـ الـاحـتـيـاطـيـ وـاستـعادـةـ الـبـيـانـاتـ؛ـ
 - مـراـقبـةـ الدـخـولـ إـلـىـ الـأـنـظـمـةـ؛ـ
 - اـخـتـارـ وـتـقيـيمـ كـفـاءـ الضـوابـطـ بـشـكـلـ دـورـيـ.
- 3. لـاـ يـفـسـرـ أـيـ تـزـامـ وـارـدـ فـيـ هـذـهـ المـادـةـ عـلـىـ أـنـهـ تـعـهـدـ بـتـحـمـيلـ مـسـؤـلـيـةـ مـطـلـقـةـ عـنـ أـيـ حـادـثـ أـمـنـيـ،ـ بـلـ تـقـيـمـ المـسـؤـلـيـةـ وـفقـاـ لـحـدـودـ الـمـسـؤـلـيـةـ الـمـتـفـقـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـإـفـاقـيـةـ الرـئـيـسـيـةـ وـبـالـأـخـصـ المـادـةـ (15/6).

المادة (6): خرق البيانات الشخصية

1. يلتزم الطرف الأول بإخطار الطرف الثاني فور علم الطرف الأول بالواقعة بأي من الحالات الآتية المتعلقة بالبيانات الشخصية الخاضعة لهذا الملحق:
 - فقدان أو إتلاف أو تلف أو فساد جوهرى للبيانات الشخصية؛
 - معالجة غير مصرح بها أو غير قانونية؛
 - أو حدث خرق بيانات شخصية بالمفهوم الوارد في نظام حماية البيانات الشخصية.
2. يتضمن الإخطار -قدر الإمكان- المعلومات التالية:
 - وصفاً لطبيعة الحادث وفئات البيانات المتأثرة وعدد السجلات التقريري؛
 - الآثار أو النتائج المحتملة؛
 - الإجراءات التصحيحية أو الوقائية المتخذة أو المقترحة.
3. يتعاون الطرف الأول مع الطرف الثاني -في حدود المعقول- للتحقيق في الحادث وتخفيف آثاره، وذلك دون أن يترتب على الطرف الأول أي التزامات إضافية تتجاوز حدود المسؤولية المنصوص عليها في الاتفاقية الرئيسية وهذا الملحق.
4. يظل للطرف الثاني الحق في تحديد ما إذا كان يلزم إخطار أصحاب البيانات أو الجهات التنظيمية المختصة، وفقاً للنظام، مع مراعاة أن تنفيذ ذلك يقع ضمن مسؤوليات جهة التحكم (الطرف الثاني).

المادة (7): نقل البيانات الشخصية

1. يلتزم الطرف الأول بعدم نقل البيانات الشخصية خارج المملكة العربية السعودية إلا وفق الضوابط المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه ولوائح نقل البيانات، وبالقدر اللازم لتقديم الخدمات أو تشغيل الأنظمة أو النسخ الاحتياطي أو غير ذلك من الأغراض المشروعة المرتبطة بالاتفاقية الرئيسية. ولا يقوم الطرف الأول بأي نقل فعلى للبيانات الشخصية خارج المملكة إلا بناءً على موافقة موثقة من الطرف الثاني، سواء كانت هذه الموافقة ضمن هذا الملحق أو من خلال تعليمات مكتوبة أو مراسلات رسمية بين الطرفين، وذلك دون إخلال بالالتزامات المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه ذات العلاقة.
2. يقر الطرف الثاني ويمنح بموجب هذا الملحق موافقة مسبقة عامة على استخدام الطرف الأول لمزودي خدمات ومعالجين فرعين - داخل المملكة أو خارجها - متى كان ذلك ضرورياً أو مناسباً لتقديم الخدمات محل الاتفاقية، شريطة أن يلتزم هؤلاء المعالجون بمتطلبات حماية بيانات لا تقل عن الحد المنصوص عليه في هذا الملحق والأنظمة ذات الصلة، وأن يلتزموا تعاقدياً بذات الالتزامات الجوهرية المفروضة على الطرف الأول بموجب هذا الملحق في حدود ما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية. ويلتزم الطرف الأول باشعار الطرف الثاني عند إضافة فئة جديدة من فئات المعالجين الفرعيين، متى كان ذلك عملياً.
3. في حال تم نقل البيانات الشخصية أو استضافتها خارج المملكة، يلتزم الطرف الأول بالتأكد من توفر مستوى حماية نظامي كافٍ للبيانات وفق متطلبات نظام حماية البيانات الشخصية ولوائح نقل البيانات، بما في ذلك الالتزام بالضوابط والتعليمات الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) والجهات المختصة، والتتأكد من أن أي جهة خارجية تتم معها المعالجة أو الاستضافة ملتزمة - تعاقدياً - بذات الالتزامات الجوهرية المنصوص عليها في هذا الملحق وفي الاتفاقية الرئيسية، وذلك في حدود ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.
4. يحق للطرف الأول -دون الحاجة إلى موافقة منفردة في كل مرة-
 - إبرام عقود مكتوبة مع معالجين فرعين تتضمن التزامات حماية البيانات؛
 - استخدام آليات النقل النظمية المعتمدة (مثل البنود التعاقدية القياسية أو قرارات الملاعنة) عند الاقتضاء.
5. متى كان ذلك عملياً، يجوز للطرف الأول تزويد الطرف الثاني بقائمة عامة بالفتات الرئيسية للمعالجين الفرعين أو أماكن استضافة الأنظمة، بناءً على طلب مكتوب من الطرف الثاني، دون الإخلال بسرية ترتيبات الطرف الأول مع مزودي الخدمات أو أسرار أعماله.

6. يبقى الطرف الأول مسؤولاً عن اختيار المعالجين الفرعيين بحسن نية وبما يتواافق مع النظام، معبقاء حدود مسؤوليته خاضعة للمادة (6/15) من الاتفاقية الرئيسية.

المادة (8): الشكاوى وحقوق أصحاب البيانات

1. يلتزم الطرف الأول -في حدود ما يتاح له من معلومات وأمكانات- بمساعدة الطرف الثاني عند تلقيه طلبات من أصحاب البيانات (مثل طلب الوصول، التصحيح، الحذف، تقيد المعالجة، نقل البيانات)، وذلك بالقدر اللازم والمناسب لطبيعة الخدمات.
2. في حال تلقي الطرف الأول مباشرةً أي طلب من صاحب بيانات يتعلق بحق من حقوقه النظامية، يحيل الطرف الأول الطلب -متى أمكن- إلى الطرف الثاني، بوصفه جهة التحكيم المختصة بالرد النظامي.
3. لا يلتزم الطرف الأول بالتواصل المباشر مع أصحاب البيانات للرد على هذه الطلبات، إلا إذا تم الاتفاق على ذلك كتابياً أو تطلبه النظام صراحة.

المادة (9): مدة الملحق وعلاقته بالاتفاقية الرئيسية

1. يسري هذا الملحق طوال مدة سريان الاتفاقية الرئيسية وأي مدد تجديد لها، ويظل نافذاً ما دام الطرف الأول يحتفظ بأي بيانات شخصية خاضعة له بموجب الاتفاقية الرئيسية، في الحدود المسموح بها نظاماً.
2. لا يُعد انتهاء أو إنهاء الاتفاقية الرئيسية سبباً لإعفاء أي طرف من التزاماته المتعلقة بسرية المعلومات وحماية البيانات الشخصية، والتي تستمر طالما بقيت البيانات تحت حيازة أو سيطرة أي من الطرفين، وذلك وفقاً للمادة (7/8) من الاتفاقية الرئيسية.

المادة (10): إعادة البيانات الشخصية أو حذفها بعد انتهاء العلاقة

مع مراعاة أحكام الاتفاقية الرئيسية، لا سيما ما يتعلق بتحصيل الذمم واستمرارية بعض الالتزامات بعد الإنهاء، يراعى ما يلي:

1. يجوز للطرف الثاني أن يطلب - خلال مدة معقولة بعد انتهاء الاتفاقية الرئيسية - تزويده بنسخة من البيانات الشخصية التي تمت معالجتها نيابة عنه، في حدود ما هو متاح ومعقول فنياً وتشغيلياً، وبالصيغة التي يحددها الطرف الأول.
2. مع مراعاة الفقرة التالية، يقوم الطرف الأول بحذف أو إتلاف البيانات الشخصية الخاضعة لهذا الملحق أو إخفاء هويتها بشكل لا يمكن معه إعادة التعرف على أصحابها، وذلك خلال مدة معقولة بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، ووفقاً للتعليمات المكتوبة من الطرف الثاني متى تم تزويده الطرف الأول بها، وبما لا يتعارض مع التزامات الطرف الأول النظامية أو التعاقدية أو حقوقه النظامية في الدفاع عن نفسه أو إثبات حقوقه.
3. يجوز للطرف الأول الاحتفاظ ببعض البيانات أو السجلات التي تحتوي على بيانات شخصية في الحالات التالية:
 - إذا كان الاحتفاظ مطلوباً بموجب نظام واجب النفاذ أو تعليمات جهة تنظيمية مختصة؛
 - إذا كان الاحتفاظ لازماً لإثبات حق أو دفاع عن مطالبة أو نزاع قائم أو متوقع؛
 - أو إذا تم تحويل البيانات إلى بيانات مجمعة أو مجهرولة الهوية وفقاً للمادة (4/2) من هذا الملحق والمادة (4/8) من الاتفاقية الرئيسية.
4. لا يترتب على أي حذف أو إعادة للبيانات الشخصية إسقاط أو إنفاس أي من المستحقات المالية للطرف الأول أو التزاماته أو حقوقه الأخرى بموجب الاتفاقية الرئيسية.

المادة (11): التدقيق والتوثيق

1. يلتزم الطرف الأول بالاحتفاظ بسجلات مناسبة عن أنشطة معالجة البيانات الشخصية التي يجريها نيابة عن الطرف الثاني، بالقدر الذي يقتضيه نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه.

- .2. متى طلب الطرف الثاني - وخاصة في حال وجود متطلبات نظامية أو رقابية - معلومات عامة عن التدابير الأمنية المطبقة لدى الطرف الأول، فيجوز للطرف الأول تزويده بوثائق أو تقارير ملخصة (مثل شهادات الاعتماد أو ملخصات تقارير التدقيق الأمنية)، دون الإخلال بسرية التجارية أو كشف تفاصيل حساسة عن أنظمته أو بيته التحتية.
- .3. يجوز للطرف الثاني - عند وجود متطلبات نظامية أو رقابية - طلب تزويده بمعلومات أو وثائق مناسبة ثبت امتثال الطرف الأول لمتطلبات حماية البيانات، بما في ذلك مراجعات عن بعد أو مراجعات مستندية، وذلك دون المساس بأمن الطرف الأول أو أسرار أعماله. ولا يتم إجراء أي تدقيق ميداني لدى الطرف الأول إلا بموافقة خطية مسبقة من الطرف الأول، وتحديد النطاق والإجراءات كتابة، وبما لا يتعارض مع سياسات الطرف الأول الأمنية أو التزامات السرية للغير.

المادة (12): الملكية الفكرية والبيانات المجمعة

- .1. لا ينشئ هذا الملحق أي نقل لملكية الأنظمة أو المنصات أو البرمجيات أو لوحات المؤشرات أو أدوات التحليل أو التقارير التي يوفرها الطرف الأول، وتظل هذه الحقوق ملكية حصرية للطرف الأول وفقاً للمادة (8/8) من الاتفاقية الرئيسية.
- .2. يقر الطرف الثاني صراحة بحق الطرف الأول في استخدام ومعالجة البيانات وتحويلها إلى بيانات إحصائية أو مجتمعة أو مجهرولة الهوية، والتصرف فيها تجاريأً أو فنياً، طالما لم تعد هذه البيانات قابلة لأن تُنسب إلى شخص طبيعي محدد أو قابل للتعرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، وطالما تمت المعالجة وفقاً لنظام حماية البيانات الشخصية واللوائح ذات الصلة.

المادة (13): حدود المسؤولية والتعويض

- .1. لا يترتب على هذا الملحق إنشاء أي التزامات تعويضية إضافية على الطرف الأول تتجاوز ما هو منصوص عليه في الاتفاقية الرئيسية.
- .2. تخضع أي مسؤولية مالية أو نظامية تنشأ عن هذا الملحق - بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية - لحدود المسؤولية المتفق عليها في الاتفاقية الرئيسية، ولا سيما المادة (6/15). ولا يجوز بأي حال تجاوز تلك الحدود إلا بالقدر الذي يفرضه النظام صراحة.
- .3. يبقى كل طرف مسؤولاً عن التزامه بالأنظمة ذات العلاقة في حدود دوره (جهة تحكم أو معالج)، وبالقدر الذي تتحقق فيه علاقة سببية بين فعله أو امتناعه والضرر المتمسك به، مع مراعاة أحكام الاتفاقية الرئيسية في هذا الشأن.

المادة (14): القانون الحاكم والاختصاص القضائي

- .1. تخضع أحكام هذا الملحق - فيما لم يرد فيه نص خاص - لأحكام الاتفاقية الرئيسية، وللأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بحماية البيانات، وعلى رأسها نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه التنفيذية.
- .2. يكون الاختصاص في نظر أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذا الملحق للمحكمة المختصة في مدينة الرياض، وذلك وفقاً لما ورد في المادة (12) من الاتفاقية الرئيسية.

المادة (15): أحكام ختامية

- .1. يُعد هذا الملحق (هـ) جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية الرئيسية، ويُعمل به من تاريخ توقيعه من الطرفين أو من تاريخ نفاذ الاتفاقية الرئيسية - أيهما أبعد - ما لم يتفق على غير ذلك كتابة.

- .2 في حال تعارض أي نص في هذا الملحق مع نصوص الاتفاقية الرئيسية، تكون الأفضلية لنص الاتفاقية الرئيسية، إلا في الحدود التي يكون فيها نص هذا الملحق مطلوباً للامتثال الإلزامي لنظام حماية البيانات الشخصية واللوائح المرتبطة به.
- .3 لا يُعد أي تعديل على هذا الملحق صحيحاً وملزماً إلا إذا كان بموجب وثيقة مكتوبة وموقعة من الطرفين.
- .4 حرر هذا الملحق من نسختين أصليتين متطابقتين، بيد كل طرف نسخة، ويجوز للطرف الأول إصدار نسخ إلكترونية أو رقمية منها يُعتد بها نظاماً أسوة بما ورد في المادة (21) من الاتفاقية الرئيسية.

الملحق رقم (1) – أغراض ومعايير معالجة البيانات الشخصية

هذا الملحق جزء من ملحق معالجة البيانات الشخصية ، ويُستخدم لتحديد تفاصيل المعالجة التي يقوم بها الطرف الأول نيابةً عن الطرف الثاني.

1. موضوع المعالجة

- تقديم وتشغيل خدمات تطبيق داوي (White Label) بما في ذلك:
- إنشاء وإدارة حسابات المستخدمين (المرضى ومستخدمي الطرف الثاني).
- جدولة وإدارة المواعيد الحضورية، مواعيد الطلب الاتصالي، مواعيد الرعاية المنزلية (عند توافر التراخيص النظامية لدى الطرف الثاني).
- تمكين التواصل بين المرضى والطرف الثاني (مثلا الإشعارات، التذكيرات، الرسائل داخل التطبيق عند توافرها).
- دعم عمليات الدفع الإلكتروني عبر مزودي خدمة الدفع المرخصين.
- إتاحة عرض النتائج والتقارير الطبية المرووعة من الطرف الثاني للمرضى داخل التطبيق (مثل نتائج التحاليل، تقارير الأشعة، الوصفات الطبية، التقارير الطبية، والإجازات المرضية)، وفق ما يتاحه الطرف الثاني..

2. مدة المعالجة

- طوال مدة سريان الاتفاقية الرئيسية وأي مدد تجديد لها،
- مع استمرار بعض المعالجات أو الاحتفاظ ببيانات بالقدر المسموح به نظاماً وبعد انتهاء العلاقة، وفقاً للمادة (10) من هذا الملحق وأحكام الاتفاقية الرئيسية.

3. غرض المعالجة والأغراض التجارية

- تمكين الطرف الثاني من:
 - إدارة المواعيد وتنظيم زيارة المرضى للعيادات أو عبر الطلب الاتصالي أو الرعاية المنزلية.
 - تحسين تجربة المرضى من خلال التذكير بالمواعيد وتقليل عدم الحضور.
 - إدارة ملفات وحسابات المرضى وأفراد عائلاتهم داخل التطبيق.
- تمكين الطرف الثاني من الاطلاع على بيانات المرضى الأساسية وبيانات المواعيد، وربطها مع نظام المعلومات الصحي الخاص به عند توفر التكامل.
- تمكين عرض النتائج الطبية والتقارير للمريض داخل التطبيق عند رفعها من الطرف الثاني.
- تمكين الدفع الإلكتروني للخدمات الصحية.

وتشمل المعالجة – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:

- جمع واستقبال بيانات التسجيل والملفات من أنظمة الطرف الثاني أو من خلال مدخلات المرضى في التطبيق.
- تخزين وتنظيم البيانات في أنظمة الطرف الأول.
- استخدام البيانات في التشغيل اليومي للتطبيق (جدولة، تذكير، عرض بيانات، دفع).
- إنشاء تقارير ولوحات مؤشرات للطرف الثاني مبنية على بيانات الاستخدام والمواعيد (دون كشف هوية المرضى إلا في الحدود المتفق عليها مع الطرف الثاني).

- تحويل البيانات إلى بيانات مجمّعة أو مجهولة الهوية لأغراض التحليل الإحصائي أو التجاري، بما لا يخالف المادة (٤/٢) من هذا الملحق والاتفاقية الرئيسية.

4. فئات البيانات الشخصية

- بيانات المرضي المستخدمين المهنيين:

 - الاسم الكامل أو الجزئي.
 - رقم الهوية/الإقامة/رقم الملف الطبي (إن تم ربطه).
 - بيانات الهوية المدنية الأساسية (مثل تاريخ الميلاد، الجنس، الحالة الاجتماعية، الجنسية عند توافرها).
 - بيانات التواصل (رقم الجوال، البريد الإلكتروني).
 - بيانات تسجيل الدخول (اسم المستخدم، معرف الحساب، سجلات الدخول الأساسية – بدون تخزين كلمات المرور بنص واضح).
 - بيانات المواعيد (التاريخ، الوقت، نوع الزيارة، العيادة، الطبيب، حالة الموعود، تاريخ الإنشاء والتعديل).
 - بيانات الدفع المرجعية (رقم العملية، حالة العملية، المبلغ، مزود خدمة الدفع)، دون قيام الطرف الأول بتخزين بيانات البطاقات كاملة.
 - أي مستندات أو تقارير طبية يقوم الطرف الثاني برفعها لعرضها على المريض عبر التطبيق (تحاليل، تقارير، وصفات، إجازات مرضية)، عند تفعيل هذه الخاصية من الطرف الثاني.
 - بيانات الجهاز والتفاعل – في الحدود المعقولة – مثل (نوع الجهاز، نظام التشغيل، أوقات الاستخدام) لأغراض التحسين التقني.
 - بيانات منسوبي الطرف الثاني المستخدمين للتطبيق (إن وجدت):
 - الاسم والوظيفة.
 - بيانات التواصل المهنية.
 - صلاحيات وحسابات الوصول إلى لوحة التحكم (Portal/Dashboard).
 - بيانات الأطباء المعروضة للمريض:
 - الاسم والمسىحي المبتدأ.
 - التخصص ومكان العمل.
 - وصف تعريف قصير.
 - صورة الطبيب المهنية (إن وجدت).
 - تقييمات المرضى (Ratings) وتعليقاتهم عند تفعيل الخاصية.

5. فئات أصحاب البيانات (موضوعات البيانات)

- المرضى المستفيدين من خدمات الطرف الثاني.
- أفراد عائلات المرضى المضائفون من قبل المستخدم الأساسي.
- الأطباء ومنسوبي الطرف الثاني الذين تُعرض بياناتهم المهنية داخل التطبيق.
- المستخدمون الإداريون لدى الطرف الثاني المخولون باستخدام لوحة التحكم أو نظام الإدارة المرتبط بتطبيق داوي.

6. الأشخاص المصرح لهم بإعطاء التعليمات

- الأشخاص الذين يحددهم الطرف الثاني كمسؤولين عن البيانات أو عن تشغيل تطبيق داوي في نموذج التعريف أو في المراسلات الرسمية.

○ أي شخص آخر يحدده الطرف الثاني خطياً أو عبر قنوات رسمية متفق عليها بين الطرفين..

7. معالجة البيانات خارج المملكة والأالية النظامية (إن وُجدت)

إن تم نقل أو استضافة بعض البيانات خارج المملكة في سياق تقديم خدمات تطبيق داوي، فيتم ذلك وفق أحكام المادة (7) من هذا الملحق، وبما يتواافق مع نظام حماية البيانات الشخصية ولوائح نقل البيانات، وبالقدر الضروري لتشغيل التطبيق أو خدمات الاستضافة أو النسخ الاحتياطي أو دعم الأنظمة.

الملحق رقم (2) – نقل البيانات الشخصية خارج المملكة والبنود التعاقدية القياسية

1. مبدأ عام

- الأصل أن تتم معالجة البيانات الشخصية داخل المملكة قدر الإمكان.
- لا يتم نقل البيانات الشخصية أو إتاحتها خارج المملكة إلا في الحالات التي تسمح بها الأنظمة واللوائح ذات الصلة وبالقدر الضروري لتقديم الخدمات أو تشغيل الأنظمة أو النسخ الاحتياطي أو الدعم الفني.

2. أساس وضوابط النقل

- عند نقل البيانات الشخصية خارج المملكة، يلتزم الطرف الأول بالآتي:

1. التأكد من أن النقل يتم إلى دولة أو جهة توافر فيها حماية كافية للبيانات، وفق ما تقرره الجهة المختصة، أو

2. تطبيق أحد الأطر النظامية المسموح بها لنقل البيانات، مثل:

- البنود التعاقدية القياسية المعتمدة من سدايا(SCCs)، إن وجدت.
- القواعد المؤسسية الملزمة(Binding Corporate Rules)، عند توفرها.
- أي آلية نظامية أخرى تعتمدتها الجهات المختصة.

3. البنود التعاقدية القياسية(SCCs)

- عند الحاجة لتطبيق بنود تعاقدية قياسية لنقل البيانات الشخصية، يجوز للطرف الأول –وبتفويض من الطرف الثاني– إبرام هذه البنود مع مزودي الخدمات الخارجيين بنقل أو استضافة البيانات، بما يتوافق مع النماذج المعتمدة من الجهات المختصة.
- تُعتبر هذه البنود –متى تم إبرامها– جزءاً مكملاً لهذا الملحق، ويمكن حفظها أو الإشارة إليها في اتفاقيات منفصلة (مثل اتفاقية مستوى الخدمة/اتفاقية الاستضافة).

4. توثيق الجهات الخارجية (إن وجدت)

يمكن للطرف الأول تزويد الطرف الثاني –عند الطلب وبالقدر المناسب– بمعلومات عامة عن فئات مزودي الخدمة الخارجيين أو مناطق الاستضافة ذات الصلة بنقل البيانات الشخصية، دون الإخلال بسرية التعاقدات أو أسرار أعمال الطرف الأول.

الملحق رقم (3) – تدابير الأمان الفنية والتنظيمي

1. ضوابط الوصول المادي

- حماية مراكز البيانات والمكاتب التي تحتوي على أنظمة أو وسائل تخزين بيانات شخصية، من خلال:
 - أنظمة دخول بالبطاقات أو بصمة أو وسائل تحقق أخرى.
 - كاميرات مراقبة في الواقع الحساسة.
 - تقييد الدخول إلى الفرق المصرح لها فقط.

2. ضوابط الوصول إلى الأنظمة

- إدارة حسابات وصلاحيات المستخدمين وفق مبدأ أقل صلاحية.(Least Privilege)
- استخدام كلمات مرور قوية وأنظمة مصادقة متعددة العوامل عند الاقتضاء.
- إلغاء أو تعديل صلاحيات المستخدمين عند تغيير مهامهم أو انتهاء علاقتهم بالطرف الأول.

3. ضوابط الوصول إلى البيانات

- تقييد الاطلاع على البيانات الشخصية للعاملين أو المتعاقدين الذين تقتضي مهامهم العملية ذلك فقط.
- تسجيل ومراقبة عمليات الدخول والاطلاع على السجلات الحساسة.
- تطبيق سياسات "الحاجة إلى المعرفة".(Need-to-Know)

4. ضوابط نقل البيانات

- استخدام بروتوكولات اتصال آمنة) مثل (HTTPS/VPN عند تبادل البيانات مع الطرف الثاني أو الجهات المرتبطة.
- تشفير البيانات أثناء النقل كلما كان ذلك مناسباً فنياً وعملياً.
- توثيق واجهات الربط التقني (APIs/Integrations) وتأمينها.

5. ضوابط إدخال ومعالجة البيانات

- تتبع العمليات الجوهرية (مثلاً إنشاء أو تعديل أو حذف سجلات حساسة) من خلال سجلات تدقيق.(Audit Logs)
- التتحقق من صحة البيانات المدخلة قدر الإمكان لتقليل الأخطاء.
- وجود ضوابط تفويض/مراجعة لعمليات ذات أثر كبير (مثلاً المعاملات المالية).

6. النسخ الاحتياطية واستمرارية العمل

- تنفيذ آليات نسخ احتياطي دوري للبيانات والأنظمة الحرجية.
- اختبار خطط استعادة البيانات واستمرارية الأعمال بشكل دوري كلما أمكن.
- تخزين النسخ الاحتياطية في موقع آمنة.

7. عزل البيانات

- عزل بيانات العملاء عن بعضهم البعض منطقياً أو من خلال طبقات صلاحيات وفق تصميم النظام.
- عند استخدام بيانات اختبار أو تطوير، يتم – قدر الإمكان – استخدام بيانات متزوعة الهوية أو مموهة، أو تطبيق تدابير تحمي البيانات من الوصول غير المصرح به.

8. إدارة الثغرات والتحديثات

- تحديث الأنظمة والتطبيقات بشكل دوري لسد الثغرات الأمنية المعروفة.
- إجراء فحوصات دورية للثغرات (Vulnerability Scans) متى كان ذلك مناسباً.
- وجود إجراءات استجابة للأحداث الأمنية (Incident Response) للتعامل مع الحوادث عند وقوعها.

Data Processing Addendum (DPA)

This Addendum constitutes an integral and inseparable part of the Main Agreement executed between the Parties and shall be referred to as the "Data Processing Addendum (DPA)". This DPA governs the Processing of Personal Data performed by the First Party on behalf of the Second Party in accordance with the terms of the Main Agreement.

For the purposes of this Addendum:

- **First Party:** Waseel ASP as defined in the Main Agreement, and referred to in this Addendum as the "**First Party**" or the "**Data Processor**".
- **Second Party:** The healthcare facility/customer, as defined in the Main Agreement, and referred to in this Addendum as the "**Second Party**" or the "**Data Controller**".

The First Party and the Second Party may hereinafter be referred to collectively as the "**Parties**".

Execution of the Main Agreement by the Second Party constitutes an explicit and binding acceptance of all provisions of this DPA, including any version published or updated on the First Party's official website.

For the purposes of this Addendum:

- The Second Party is the "**Data Controller**".
- The First Party is the "**Data Processor**" in relation to the personal data processed under the Master Agreement.

For the purposes of this Addendum, the Second Party shall be deemed the **Data Controller**, and the First Party shall be deemed the **Data Processor**, in relation to the personal data processed under the Agreement for the Provision of Services and Products entered into between the Parties (the "**Master Agreement**").

Preamble

1. The Parties have entered into an Agreement for the Provision of Dawy (White Label) Application Services and related technical and operational services (the "**Master Agreement**"), which governs their contractual relationship in relation to the digital services for appointment scheduling, patient communication, telemedicine, homecare, and in-app account and profile management, as described in the Master Agreement and its Appendices.
2. The performance of some of the First Party's services under the Master Agreement requires the First Party to process personal data relating to patients, beneficiaries, employees, representatives of the Second Party, or other parties, on behalf of and for the account of the Second Party in its capacity as Data Controller.
3. This Addendum (the "**Data Processing Addendum**" or "**Appendix (E)**") aims to regulate the Parties' obligations regarding the processing of personal data in accordance with the Personal Data Protection Law applicable in the Kingdom of Saudi Arabia

(PDPL), its Implementing Regulations, and the Regulations on the Transfer of Personal Data outside the Kingdom (together, the **Regulations**).

4. This Addendum forms an integral part of the Master Agreement and shall be read together with it as a single instrument, without in any way diminishing or limiting any rights or powers granted to the First Party under the Master Agreement, except to the minimum extent required to comply with the Personal Data Protection Law and mandatory Regulations.

In light of the foregoing, and with both Parties having full legal and Sharia capacity, they agree as follows:

Article (1): Definitions and Interpretation

1. **Master Agreement**

Means the Agreement for the Provision of Dawy (White Label) Application Services and Products entered into between the Parties, including all of its Appendices and any subsequent written amendments thereto.

2. **Applicable Law and Regulations**

The Saudi Personal Data Protection Law (PDPL), its Implementing Regulations, the Regulations governing the transfer of personal data outside the Kingdom, and any circulars, guidelines, or regulatory instructions issued by the Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA), the National Data Management Office (NDMO), or any other competent authority.

3. **Competent Authority**

SDAIA, NDMO, and any other regulatory body granted authority over personal data protection in the Kingdom.

4. **Personal Data, Sensitive Data, Processing, Personal Data Breach, Data Subject, Controller, Processor**

Shall have the meanings ascribed to them under the Personal Data Protection Law and its Implementing Regulations.

5. **Authorized Persons**

The persons or categories of persons designated by the Second Party (as Controller) in **Annex (1)** as being authorized to issue written instructions to the First Party regarding the processing of personal data.

6. **Business Purposes**

Means the purposes related to the provision of Dawy (White Label) application services and the related technical, operational, and analytical services set out in the Master Agreement, including appointment scheduling, patient account and profile management, enabling telemedicine and homecare services, appointment reminders, doctor ratings, integration with healthcare information systems, and online payment gateway support, as well as any other lawful purposes.

7. **Annexes**

The annexes attached to this Addendum form an integral part hereof, including, without limitation:

- **Annex (1):** Personal Data Processing Purposes and Parameters, and related details;
- **Annex (2):** Cross-Border Data Transfer and Standard Contractual Clauses (if any);
- **Annex (3):** Technical and Organizational Security Measures.

8. **In the event of any conflict or ambiguity in interpretation, the following shall apply:**

1. This Addendum and the Master Agreement shall be interpreted in a complementary manner to the extent possible.

2. For all matters related to personal data protection and mandatory compliance with the Personal Data Protection Law and its Regulations, this Addendum shall prevail **only to the extent strictly necessary** to achieve such compliance.
3. Otherwise, and in the event of any actual conflict between this Addendum and the Master Agreement, the provisions of the Master Agreement shall prevail, and no clause in this Addendum shall be interpreted in a way that diminishes or restricts any rights, limitations of liability, ownership rights, or powers granted to the First Party under the Master Agreement.
4. In the event of conflict between this Addendum and any Standard Contractual Clauses stated in **Annex (2)** in relation to cross-border transfers of personal data, the Standard Contractual Clauses shall prevail **only to the extent required** to legitimize the transfer under Applicable Law.

Article (2): Parties and Their Roles in Data Protection

1. The Parties acknowledge that:
 - The **Second Party** is the **Data Controller** in relation to the personal data processed on the basis of the Master Agreement;
 - The **First Party** is the **Data Processor** in relation to such data, and only to the extent necessary to perform the Dawy (White Label) application services and related services pursuant to the Master Agreement and this Addendum.
2. The Second Party remains responsible for:
 - Determining the purposes and means of processing personal data;
 - Complying with its obligations to provide all required notices to Data Subjects and obtain any legally required consents from them, where applicable, in accordance with the PDPL;
 - Ensuring that its written instructions to the First Party are lawful, accurate, and do not conflict with Applicable Law or Regulations.
3. The Second Party acknowledges that the quality of services provided by the First Party depends on the Second Party's compliance with providing accurate, complete, and timely data, in accordance with the Master Agreement, particularly Articles (4) and (15) thereof.
4. Without prejudice to the above and without limiting the rights of the First Party under the Master Agreement, particularly Article (8/4):

The First Party retains the right to use, process, and transform data into aggregated or anonymized data that can no longer identify any natural person, and to exploit such data (including selling, licensing, or sharing it) provided that such processing is compliant with the PDPL and does not result in the disclosure of any personal data. This is in line with the detailed provisions of the Master Agreement.

Article (3): First Party Obligations (Data Processor) in Processing Personal Data

Without prejudice to the Master Agreement, the First Party undertakes to:

1. Process personal data only to the extent required for the Business Purposes and for the performance of the services specified in the Master Agreement, and on the basis of written instructions from the Second Party, and within the limits permitted by law.
2. Refrain from using personal data for any purpose independent from the performance of the services, except in connection with transforming such data into aggregated or anonymized data and dealing with it in accordance with Article (2/4) above and Article (8/4) of the Master Agreement.
3. Inform the Second Party without undue delay if it considers that any of the Second Party's instructions regarding processing may conflict with the PDPL or its Regulations.
4. To the extent reasonably possible and based on the information available to it, assist the Second Party in fulfilling its legal obligations with respect to:
 - Data Subject rights (access, rectification, deletion, restriction of processing, objection, data portability, etc.);
 - Conducting Data Protection Impact Assessments where required;
 - Communicating with relevant regulatory authorities, all within realistic and reasonable limits and without imposing any additional obligations on the First Party beyond those set out in the Master Agreement or this Addendum.
5. Maintain the confidentiality of personal data and not disclose it except:
 - To employees, contractors, or sub-processors whose work requires access to such data, provided they are bound by appropriate confidentiality obligations; or
 - Where disclosure is required under mandatory law or pursuant to an order from a competent court or regulatory authority, in which case the First Party shall notify the Second Party where legally permissible.

Article (4): First Party's Staff

The First Party undertakes to:

1. Ensure that any employee or collaborator who has access to personal data is bound by professional confidentiality obligations, whether under an employment contract, confidentiality agreement, or binding internal policies.
2. Ensure that staff involved in personal data processing receive appropriate training – in accordance with the First Party's policies – on personal data protection requirements, to the extent relevant to their roles.
3. Guide and instruct staff and relevant personnel regarding their obligations to protect personal data under the PDPL, this Addendum, and the Master Agreement.

Article (5): Data Security and Protection

1. The First Party shall implement appropriate technical and organizational measures to protect personal data against:
 - Unauthorized access, use, modification, or disclosure;
 - Accidental or unlawful loss, damage, or destruction.

Such measures shall be as described in **Annex (3): Technical and Organizational Security Measures**.

2. These measures shall take into account the level of risk associated with the nature and sensitivity of the personal data and may include, without limitation:
 - mandatory encryption of Personal Data both in transit and at rest, whenever such data is of a sensitive nature – including health data – and in accordance with the requirements of the PDPL and its Executive Regulations;
 - Access control and authorization mechanisms;
 - Data backup and recovery measures;
 - System access monitoring;
 - Periodic testing and assessment of control effectiveness.
3. Nothing in this Article shall be interpreted as a commitment to absolute security or strict liability for any security incident. Liability shall be assessed in accordance with the agreed limitations of liability under the Master Agreement, particularly Article (15/6).

Article (6): Personal Data Breach

1. The First Party shall notify the Second Party immediately upon becoming aware of any of the following events related to the Personal Data subject to this Appendix:
 2. Loss, damage, destruction, or substantial corruption of Personal Data;
 3. Any unauthorized or unlawful Processing;
 4. Any incident constituting a Personal Data Breach as defined under the Personal Data Protection Law.
 5. The notification shall include, to the extent reasonably possible:
 - A description of the nature of the incident, the categories of data affected, and an approximate number of records impacted;
 - Potential impacts or consequences;
 - Corrective or preventive measures taken or proposed.
 6. The First Party shall cooperate with the Second Party – within reasonable limits – to investigate the incident and mitigate its effects, without incurring any additional obligations beyond the limitations of liability stipulated in the Master Agreement and in this Addendum.
 7. The Second Party retains the right to determine whether Data Subjects or regulatory authorities must be notified in accordance with Applicable Law, it being understood that such notification obligations fall primarily on the Controller (the Second Party).

Article (7): Cross-Border Transfers

1. The First Party undertakes not to transfer Personal Data outside the Kingdom of Saudi Arabia except in accordance with the requirements set forth in the Personal Data Protection Law (PDPL), its Executive Regulations, and the cross-border transfer regulations, and only to the extent necessary for performing the Services, operating systems, backups, or other legitimate

purposes related to the Main Agreement. No actual transfer of Personal Data outside the Kingdom shall be carried out by the First Party except based on documented approval from the Second Party, whether such approval is included in this Appendix or provided through written instructions or official correspondence between the Parties, without prejudice to the obligations stipulated in the PDPL and its related regulations.

2. The Second Party hereby grants a general prior approval for the First Party to engage third-party service providers and Sub-processors, whether within or outside the Kingdom, whenever necessary or appropriate for the performance of the Services under the Agreement, provided that such Sub-processors are bound by data protection obligations that are no less protective than those set out in this Appendix and applicable laws, and that they are contractually bound to the essential obligations imposed on the First Party insofar as they relate to the Processing of Personal Data. The First Party shall notify the Second Party when a new category of Sub-processors is added, where practical.
3. In the event that Personal Data is transferred or hosted outside the Kingdom, the First Party shall ensure that an adequate level of legal protection is applied in accordance with the requirements of the PDPL and cross-border transfer regulations, including compliance with the instructions issued by SDAIA and other competent authorities. The First Party shall also ensure that any external party engaged in such processing or hosting is contractually bound to obligations that are substantially equivalent to those contained in this Appendix and in the Main Agreement, insofar as they relate to the protection of Personal Data.
4. The First Party shall be entitled – without the need for specific prior approval each time – to:
 - Enter into written contracts with sub-processors that include appropriate data protection obligations;
 - Use legally recognized cross-border transfer mechanisms (such as Standard Contractual Clauses or adequacy decisions) where required.
5. Where practicable, the First Party may, upon the Second Party's written request, provide a general overview of the main categories of sub-processors or system hosting locations, without prejudicing the confidentiality of the First Party's arrangements with its service providers or its business secrets.
6. The First Party remains responsible for selecting sub-processors in good faith and in compliance with Applicable Law, while any financial or legal liability shall remain subject to the limitations set out in Article (15/6) of the Master Agreement.

Article (8): Complaints and Data Subject Rights

1. The First Party shall, to the extent reasonably possible and based on the information and capabilities available to it, assist the Second Party when it receives Data Subject requests (such as requests for access, rectification, deletion, restriction of processing, or data portability), to the extent necessary and proportionate to the nature of the services.
2. If the First Party receives a request directly from a Data Subject relating to the exercise of any of their statutory rights, the First Party shall, where reasonably possible, refer the request to the Second Party, in its capacity as the Controller responsible for providing the formal response.
3. The First Party shall not be obliged to respond directly to Data Subjects regarding such requests unless this is expressly agreed in writing or explicitly required by Applicable Law.

Article (9): Term of the Addendum and Relation to the Master Agreement

1. This Addendum shall remain in force for the duration of the Master Agreement and any renewal thereof, and shall continue to apply for as long as the First Party retains any personal data subject to this Addendum under the Master Agreement, to the extent permitted by law.
2. The expiry or termination of the Master Agreement shall not relieve either Party from its obligations relating to confidentiality and personal data protection, which shall continue to apply for as long as any data remains in the possession or under the control of either Party, in accordance with Article (8/7) of the Master Agreement.

Article (10): Return or Deletion of Personal Data upon Termination

Without prejudice to the provisions of the Master Agreement, particularly those relating to accounts receivable, collections, and the continuation of certain obligations after termination, the following shall apply:

1. The Second Party may, within a reasonable period after termination of the Master Agreement, request a copy of the personal data processed on its behalf, to the extent technically and operationally feasible and in a format determined by the First Party.
2. Subject to the following paragraph, the First Party shall delete, destroy, or anonymize personal data subject to this Addendum within a reasonable period after the end of the contractual relationship, and in accordance with the Second Party's documented instructions where provided, to the extent such instructions do not conflict with the First Party's legal or contractual obligations or its statutory rights to defend itself or establish its rights."
3. The First Party may retain certain data or records containing personal data in the following cases:
 - Where retention is required under mandatory law or regulatory instructions;
 - Where retention is necessary to establish or defend a legal right or claim, or in relation to an existing or anticipated dispute;
 - Where the data has been transformed into aggregated or anonymized data in accordance with Article (2/4) of this Addendum and Article (8/4) of the Master Agreement.
4. The deletion or return of personal data shall not result in the waiver or reduction of any financial entitlements of the First Party, nor of any of its obligations or other rights under the Master Agreement.

Article (11): Audit and Documentation

1. The First Party shall keep appropriate records of the personal data processing activities it carries out on behalf of the Second Party, to the extent required by the PDPL and its Regulations.
2. Where the Second Party – particularly in the context of statutory or regulatory requirements – requests general information about the security measures applied by the First Party, the First Party may provide summarized documents or reports (such as

certifications or summary security audit reports), without compromising its trade secrets or disclosing sensitive details about its systems or infrastructure.

3. The Second Party may, where there are regulatory or legal requirements, request reasonable information or documentation evidencing the First Party's compliance with data protection requirements, including through remote assessments or documentation-based reviews, without prejudice to the First Party's information security or trade secrets. Onsite audits shall not be conducted unless expressly agreed in writing by the First Party, including agreement on scope and procedures, and provided that such audits do not conflict with the First Party's security policies or third-party confidentiality obligations.

Article (12): Intellectual Property and Aggregated Data

1. This Addendum does not result in any transfer of ownership of systems, platforms, software, dashboards, analytical tools, or reports provided by the First Party. All such rights remain the exclusive property of the First Party in accordance with Article (8/8) of the Master Agreement.
2. The Second Party expressly acknowledges the First Party's right to use and process data and to transform it into statistical, aggregated, or anonymized data, and to exploit such data commercially or technically, provided that such data is no longer attributable to an identified or identifiable natural person, and provided that such processing is carried out in accordance with the PDPL and applicable Regulations.

Article (13): Limitation of Liability and Indemnity

1. This Addendum does not create any additional indemnity obligations on the First Party beyond those expressly set out in the Master Agreement.
2. Any financial or legal liability arising from this Addendum – including liability relating to personal data processing – shall be subject to the same limitations of liability agreed under the Master Agreement, particularly Article (15/6), and such limitations may not be exceeded except to the extent explicitly required by Applicable Law.
3. Each Party remains responsible for its own compliance with applicable laws within its respective role (Controller or Processor), and only to the extent that a causal link exists between its act or omission and the alleged damage, subject to the provisions of the Master Agreement.

Article (14): Governing Law and Jurisdiction

1. The provisions of this Addendum, where not otherwise specifically addressed, shall be subject to the Master Agreement and to the laws and regulations in force in the Kingdom of Saudi Arabia relating to data protection, in particular the Personal Data Protection Law and its Implementing Regulations.

2. Jurisdiction over any dispute arising from the interpretation or application of this Addendum shall lie with the competent court in Riyadh, in accordance with Article (12) of the Master Agreement.

Article (15): Final Provisions

1. This Appendix (E) forms an integral part of the Master Agreement and shall be effective from the date of signature by both Parties, or from the effective date of the Master Agreement – whichever is later – unless otherwise agreed in writing.
2. In the event of any conflict between this Addendum and the Master Agreement, the Master Agreement shall prevail, **except** where a provision of this Addendum is strictly required to ensure mandatory compliance with the Personal Data Protection Law and its related Regulations.
3. No amendment to this Addendum shall be valid or binding unless made in writing and signed by both Parties.
4. This Addendum has been executed in two (2) original copies, each Party holding one copy. The First Party may issue electronic or digital copies thereof, which shall be legally valid, consistent with Article (21) of the Master Agreement.

Annex (1) – Personal Data Processing Purposes and Parameters

This Annex forms part of the Data Processing Addendum and is used to define the specific processing activities carried out by the First Party on behalf of the Second Party.

1. Subject Matter of Processing

Provision and operation of the Dawy (White Label) application services, including:

- Creation and management of user accounts (patients and Second Party users);
- Scheduling and management of in-person appointments, telemedicine appointments, and homecare visits (where the Second Party holds the necessary regulatory licenses);
- Enabling communication between patients and the Second Party (such as notifications, reminders, and in-app messages where available);
- Supporting online payment processes via licensed Payment Service Providers;
- Enabling patients to view medical results and reports uploaded by the Second Party within the application (such as lab results, radiology reports, prescriptions, medical reports, and sick leaves), as made available by the Second Party.

2. Duration of Processing

- For the entire duration of the Master Agreement and any renewal thereof;
- With certain processing activities or data retention continuing thereafter to the extent permitted by law, in accordance with Article (10) of this Addendum and the provisions of the Master Agreement.

3. Purpose of Processing and Business Purposes

To enable the Second Party to:

- Manage appointments and organize patient visits to clinics, via telemedicine, or via homecare;
- Improve patient experience through appointment reminders and reducing no-show rates;
- Manage patient accounts and profiles, including family member profiles, within the application;
- Allow the Second Party to view patients' basic data and appointment data, and integrate such data with its healthcare information system where integration is available;
- Display medical results and reports to patients within the application where such results are uploaded by the Second Party;
- Enable electronic payment for healthcare services.

Processing includes, without limitation:

- Collecting and receiving registration and profile data from the Second Party's systems or through patient input in the application;
- Storing and organizing data in the First Party's systems;
- Using data in the day-to-day operation of the application (scheduling, reminders, data display, payment-related processing);
- Generating reports and dashboards for the Second Party based on usage and appointment data (without exposing patient identities beyond what is agreed with the Second Party and what is necessary);
- Transforming data into aggregated or anonymized data for statistical or commercial analysis, in a manner that does not contravene Article (2/4) of this Addendum and the Master Agreement.

4. Categories of Personal Data

a. Patient and end-user data:

- Full or partial name;
- National ID/Iqama number/medical record number (where linked);
- Basic civil identity data (such as date of birth, gender, marital status, nationality where available);
- Contact details (mobile number, email address);
- Login and account data (username, account identifier, basic login records – with no storage of passwords in plain text);
- Appointment data (date, time, type of visit, clinic, doctor, appointment status, creation and modification timestamps);

- Payment reference data (transaction ID, transaction status, amount, Payment Service Provider), with no full storage of card details by the First Party;
- Any medical documents or reports uploaded by the Second Party for display to the patient through the application (lab results, reports, prescriptions, sick leaves), where this feature is enabled by the Second Party;
- Device and interaction-related data – to a reasonable extent – such as device type, operating system, and usage timestamps, for technical improvement purposes.

b. Data relating to Second Party staff using the application (where applicable):

- Name and job title;
- Professional contact details;
- Access rights and account credentials for the admin portal/dashboard.

c. Doctors' profile data displayed to patients:

- Name and professional title;
- Specialty and workplace;
- Short professional bio;
- Professional photo (where provided);
- Patient ratings and feedback, where this feature is enabled.

5. Categories of Data Subjects

- Patients and beneficiaries of the Second Party's healthcare services;
- Family members of patients added by the primary user;
- Doctors and staff of the Second Party whose professional data is displayed within the application;
- Administrative users of the Second Party who are authorized to use the admin portal or management system linked to the Dawy application.

6. Authorized Persons to Issue Instructions

- Persons designated by the Second Party as data officers or persons responsible for operating the Dawy application, as indicated in the onboarding/registration forms or in official correspondence;
- Any other person formally designated by the Second Party in writing or through officially agreed communication channels between the Parties.



7. Processing of Data Outside the Kingdom and Legal Mechanism (if applicable)

If certain data is transferred or hosted outside the Kingdom in the context of providing the Dawy application services, such transfer/hosting shall be carried out in accordance with Article (7) of this Addendum and in compliance with the Personal Data Protection Law and the regulations governing cross-border data transfers, and shall be limited to what is necessary for operating the application, hosting services, backups, or system support.

Annex (2) – Cross-Border Transfers and Standard Contractual Clauses

1. General Principle

- As a general rule, personal data should be processed within the Kingdom as far as reasonably possible.
- Personal data shall not be transferred or made accessible outside the Kingdom except in cases permitted by Applicable Law and Regulations, and only to the extent necessary to provide the services, operate systems, perform backups, or provide technical support.

2. Basis and Conditions for Transfer

When personal data is transferred outside the Kingdom, the First Party shall:

1. Ensure that the transfer is made to a country or entity that provides an adequate level of data protection, as determined by the Competent Authority; or
2. Apply one of the permitted legal frameworks for cross-border transfers, such as:
 - Standard Contractual Clauses (SCCs) approved or recognized by SDAIA, where applicable;
 - Binding Corporate Rules (BCRs), where available;
 - Any other mechanism approved by the Competent Authorities.

3. Standard Contractual Clauses (SCCs)

- Where it is necessary to apply SCCs for the transfer of personal data, the First Party may – with the Second Party's authorization – enter into such clauses with external service providers involved in the hosting or transfer of data, in alignment with models approved by the Competent Authorities.
- Once executed, such SCCs shall be deemed a complementary part of this Addendum and may be maintained or referenced in separate agreements (such as service level agreements or hosting agreements).

4. Documentation of External Parties (if any)

The First Party may, upon the Second Party's request and to an appropriate extent, provide general information about categories of external service providers or hosting regions involved in cross-border data transfers, without compromising the confidentiality of the First Party's contracts or business secrets.

Annex (3) – Technical and Organizational Security Measures

1. Physical Access Controls

- Protecting data centers and offices that host systems or storage media containing personal data through measures such as:
 - Access card systems, biometrics, or other authentication means;
 - CCTV in sensitive areas;
 - Restricting physical access to authorized teams only.

2. System Access Controls

- Managing user accounts and privileges in line with the “least privilege” principle;
- Using strong passwords and, where appropriate, multi-factor authentication;
- Revoking or adjusting user rights when roles change or upon termination of the relationship with the First Party.

3. Data Access Controls

- Restricting access to personal data to employees or contractors whose job functions require such access;
- Logging and monitoring access to sensitive records;
- Applying “need-to-know” policies for data access.

4. Data Transmission Controls

- Using secure communication protocols (such as HTTPS/VPN) when exchanging data with the Second Party or related entities;
- Encrypting data in transit where technically and practically appropriate;
- Documenting and securing technical integration interfaces (APIs / integrations).

5. Input and Processing Controls

- Tracking key operations (such as creation, modification, or deletion of sensitive records) through audit logs;
- Validating input data, to the extent possible, to reduce errors;
- Implementing authorization/review controls for high-impact transactions (such as financial operations).

6. Backups and Business Continuity

- Implementing periodic backup mechanisms for critical data and systems;
- Testing data recovery and business continuity plans periodically where possible;
- Storing backup copies in secure locations.

7. Data Segregation

- Logically or permission-based segregation of client data from other clients' data according to the system design;
- When using test or development environments, using anonymized or masked data where possible, or applying measures that protect data against unauthorized access.

8. Vulnerability and Patch Management

- Regularly updating systems and applications to address known security vulnerabilities;
- Conducting vulnerability scans periodically where appropriate;
- Maintaining documented patch and vulnerability management procedures.